أخبار الخليج

العدد (١٧١٧٢) - السنة الخمسون - السبت ٢٩ رمضان ١٤٤٦هـ - ٢٩ مارس ٢٠٢٥م

www.akhbar-alkhaleej.com

آفاق واعدة لاتفاقات التجارة الحرة الخليجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تعد المجموعة الخليجية من أكثر المجموعات الاقتصادية اندماجًا في الاقتصاد العالمي، حيث تمثل صادراتها نحو ٥٣,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي البالغ نحو ٢,٢ تريليون دولار، بينما تمثل الواردات منه ٣٧,٥٪.

وفي مؤشر حجم التبادل التجاري السلعي يعد مجلس التعاون الخليجي السادس عالميًا، والخامس عالميًا في مؤشر إجمالي الصادرات السلعية، والتاسع عالميًا في مؤشر إجمالي الواردات السلعية، فيما غدت الصين تحتل المرتبة الأولى عالميا في قائمة الشركاء التجاريين الرئيسيين للمجلس في مؤشر التبادل التجاري السلعي، وتأتي الهند في المرتبة الثانية، كما أن الصين هي الأولى عالميًا بين شركاء المجلس في مؤشر حجم الصادرات السلعية وكذلك الواردات.

ومع تركيز التوجهات الاقتصادية الخليجية نحو تنويع مصادر الدخل، والتحرر من هيمنة النفط على قائمة صادراتها، واتجاهها لتعزيز القطاعات غير النفطية، ينشط «مجلس التعاون الخليجي»، في تأمين أسواق جديدة للصادرات السلعية الخليجية، وكذلك الخدمات كالسياحة، وفي تعزيز الوجود الخليجي في الأسواق القائمة، ومن أبرز آلياته في هذا الشأن عقد اتفاقات تجارة حرة مع دول ومجموعات اقتصادية، تفتح الطريق لدخول المنتجات الخليجية محررة من الرسوم والقيود الجمركية، فتستطيع المنافسة في أسواق هذه الدول والمجموعات، كما تعزز الاستثمارات الخليجية لديها، وتحمي حقوق المستثمر الخليجي، وحقوق الملكية الفكرية، وتعزيز جاذبية دول مجلس التعاون الخليجي للاستثمار الأجنبي المباشر.

وفضلاً عن «اتفاقية التجارة الحرة»، بين دول المجلس، و«اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى»، وكلاهما له دوره في تعزيز التجارة والاستثمارات البينية؛ عقد المجلس مع سنغافورة اتفاقية التجارة الحرة في ديسمبر ٢٠٠٨، ومع دول رابطة «الأفتا» الأوروبية (تضم سويسرا والنرويج وآيسلندا ولختنشاين) في يونيو ٢٠٠٩، ومع نيوزيلاندا في أكتوبر ٢٠٠٩، ومع باكستان في سبتمبر ٢٠٢٣ وكوريا الجنوبية في ديسمبر ٢٠٢٣، فيما تستمر مفاوضات مجلس التعاون الخليجي لعقد اتفاقات تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، والصين، والهند، وتركيا، واليابان، ودول المركوسور (الأرجنتين، والبرازيل، وأوراجوي، وبراجوي).

وقد دخلت بعض هذه المفاوضات في مراحلها النهائية، خاصة مع الصين التي عقدت جولتها الأولى مع المجموعة الخليجية في ٢٠٠٤، وهو العام الذي شهد التوقيع بين الجانبين على اتفاق إطار للتعاون الاقتصادي والاستثماري، وهذه الاتفاقية لا تحرر فقط تجارة السلع من الرسوم والقيود الجمركية، ولكنها تفتح آفاقا جديدة؛ كالخدمات، والتكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي والروبوتات، والبنية التحتية، والنقل، والخدمات اللوجستية، والبناء والتصنيع، والسياحة، وعلوم الفضاء، والتصدير.

وفي هذا السياق، أعطت «القمة الأوروبية الخليجية»، التي عقدت العام الماضي -وهي أول قمة منذ بدء العلاقات بين الجانبين في ١٩٨٩، وشهدت مشاركة أكثر من ٣٣ رئيس دولة ورئيس وزراء- قوة دفع لمفاوضات تحرير التجارة بين الجانبين، أخذا في الاعتبار أن الاتحاد الأوروبي والمجموعة الخليجية يشكلان معًا ١٧,٥٪ من حجم التجارة الدولية. وفي هذا الإطار تأمل حكومة حزب العمال البريطاني الوصول إلى توقيع اتفاقية تجارة حرة مع المنظومة الخليجية قبل نهاية العام الحالي ٢٠٢٥، فيما يبلغ حجم التجارة بين الجانبين نحو ٧٣ مليار دولار سنويًا، فإنها تتوقع أن تسهم هذه الاتفاقية في زيادة التجارة بينهما بنسبة ١٦,٥٪.

وفي العام الماضي اختُتمت جولة المفاوضات الأولى لاتفاقية تحرير التجارة بين المجموعة الخليجية واليابان، كما شهدت المفاوضات الخليجية التركية، التي بدأت في ٢٠٠٥، نشاطا متزايدا، حيث أعطت مشاركة الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان»، في القمة الخليجية الـ٤٤ في ديسمبر ٢٠٢٣، قوة دفع لهذه المفاوضات. وفيما بلغ حجم التجارة الخليجية التركية ٣١,٥ مليار دولار، تسعى أنقرة إلى جذب الاستثمارات الخليجية خاصة لقطاع البنية التحتية لديها.

وفيما كانت دول الخليج أكبر شريك تجاري للهند في ٢٠٢٢، بحجم تبادل تجاري بلغ ١٥٤ مليار دولار، ومع وجود ما يقرب من ٨,٥ ملايين هندي لدى دول مجلس التعاون الخليجي، فقد أخذت تسرع في الانتهاء من توقيع اتفاقية التجارة الحرة، والتي بدأت مفاوضاتها في ٢٠٠٦، فيما وقعت نيودلهي بالفعل اتفاقية تجارة حرة مع الإمارات، واقتربت من توقيع اتفاقية تجارة حرة مع سلطنة عمان، التي لديها خامس أكبر عدد من الهنود العاملين بالخارج، وتسعى السلطنة من هذه الاتفاقية أن تحقق وصولاً أفضل لصادراتها من الأسمدة ومنتجات الحديد والصلب وغيرها، وهي ثالث أكبر شريك تجاري للهند بين دول المجلس بحجم تجارة يبلغ ١٢,٥ مليار دولار سنويًا.

ومن المتوقع أن تمنح القمة الخليجية-الآسيوية، المقرر عقدها في مايو ٢٠٢٥، دفعة قوية للمضي نحو اتفاقية تجارة حرة بين الجانبين، وتعزيز الاستثمارات المشتركة، خاصة بعد أن تجاوز حجم التبادل التجاري بينهما ٣٣٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٣. وتضم «رابطة الآسيان»، دولا، مثل إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، وتايلاند، إلى جانب بروناي، فيتنام، لاوس، ميانمار، وكمبوديا، بإجمالي سكان يبلغ ٦٨٩ مليون نسمة وناتج محلي إجمالي يقدر بـ٣,٧ تريليونات دولار، مما يجعلها سادس أكبر اقتصاد عالميًا.

وفي هذا السياق، تعتزم «ماليزيا»، بدء المفاوضات الرسمية مع مجلس التعاون الخليجي لتوقيع اتفاقية تجارة حرة، بعد أن اختتمت في أكتوبر ٢٠٢٤، مفاوضات الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الإمارات، والتي تضمنت بنودًا خاصة بتحرير التجارة، كما أطلقت دول الخليج جولة مفاوضات مع إندونيسيا نهاية العام الماضي، حيث يُتوقع أن تمتد هذه المباحثات نحو عامين. وفي الوقت ذاته، تواصل الدول الخليجية مفاوضاتها مع تكتل «الميركوسور» (السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية)، الذي يضم نحو ٢٥٠ مليون نسمة، بناتج محلي إجمالي يقارب تريليون دولار، وهو ما يمثل نحو ٧٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا اللاتينية.

ويتميز التعدد في اتفاقات التجارة الحرة الخليجية، بالتوزيع الجغرافي بين مناطق العالم، ومن ثم يقلل من حدة أزمات سلاسل التوريد، ويكسب المستورد الخليجي مرونة التعامل مع أسواق متعددة واختيار الأفضل، كما يتميز هذا التعدد بقدرته على تفعيل تحويل التجارة، فحين يضيق السوق بمنتج معين، أو يصبح هذا المنتج أقل تنافسية في هذا السوق، يستطيع التحول إلى أسواق أخرى يجد فيها تنافسيته.

في السنوات الأخيرة، تأثرت الصادرات الخليجية إلى الولايات المتحدة بفعل السياسة الحمائية التي تبنتها «إدارة ترامب»، والتي استهدفت جعل السلع المستوردة أكثر كلفة على المستهلكين والتجار الأمريكيين، لدفعهم نحو تفضيل المنتجات المحلية، وتحسين ميزان المدفوعات مع الدول المصدرة، وهي السياسة التي لم تراع الاتفاقيات التجارية الحرة التي تربط الولايات المتحدة ببعض الدول، مثل اتفاقية «النافتا» مع كندا والمكسيك.

وتعتمد واشنطن على الاستيراد لتلبية ٨٠٪من احتياجاتها من الألومنيوم، حيث تأتي ٧٠٪ من هذه الواردات من كندا، كما تستورد نحو ٢٥٪ من احتياجاتها من الصلب، ومعظمها من كندا والمكسيك. وفي هذا السياق، فرضت رسومًا جمركية بنسبة ٢٥٪ على وارداتها من الصلب والألومنيوم، شاملة المنتجات المعدنية النهائية، دون استثناء لأي دولة، حتى تلك التي تربطها اتفاقيات تجارة حرة معها.

وتقدر الصادرات الخليجية من الألومنيوم إلى السوق الأمريكية بنحو ٦٠٠ ألف طن سنويًا، حيث تستحوذ الإمارات، والبحرين على الحصة الأكبر. وتحتل الإمارات المرتبة الثانية بين موردي الألومنيوم لها بعد كندا، بينما تأتي البحرين في المرتبة الخامسة. وبلغت قيمة صادرات الإمارات من الألومنيوم إليها نحو١,١ مليار دولار خلال العام الماضي، مقابل ٤٨٨,٧ مليون دولار لصادرات البحرين.

وعلى المدى القصير، قد لا يتمكن الإنتاج المحلي الأمريكي من تعويض غياب الموردين الخليجيين عن السوق الأمريكية، لكن على المدى البعيد، إذا نجحت الاستثمارات الأمريكية في تحقيق الاكتفاء الذاتي، فستضطر الدول الخليجية إلى البحث عن أسواق بديلة. وهنا تبرز أهمية اتفاقيات التجارة الحرة الخليجية، التي تشكل ضمانة لاستمرارية المنتجات الخليجية عالميًا، وتعويض أي تراجع في تنافسيتها داخل السوق الأمريكي.

ويسهم تنوع اتفاقيات التجارة الحرة في تعزيز قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية والتحديات التي تفرضها، مثل تلك الناجمة عن قرارات ترامب الأخيرة. وتتيح هذه القدرة على التكيف تحقيق استدامة نمو القطاع غير النفطي، الذي يُعوَّل عليه ليصبح المحرك الأساسي للناتج المحلي الإجمالي، خاصة قطاع الصناعة التحويلية. وفي ظل تطلع الدول الشريكة للاستفادة من الموقع الجغرافي الخليجي الاستراتيجي، تشكل هذه الاتفاقيات بوابة لتحويل المنطقة إلى مركز تجاري واستثماري عالمي، يدعم تجارة إعادة التصدير، إذ ترى الصين والهند في الخليج نقطة انطلاق نحو الأسواق الأفريقية.

وفي هذا الإطار، كثفت البحرين جهودها لتطوير قطاع الخدمات اللوجستية، ليصبح أحد القطاعات ذات الأولوية في اقتصادها. فالاستثمار في الموقع الجغرافي قد يحقق للمنطقة مكاسب تفوق ما يتيحه قطاع النفط، كما يتجلى في نموذج سنغافورة، التي رغم افتقارها للموارد الطبيعية، تحولت إلى مركز تجاري عالمي بفضل موقعها الاستراتيجي على مضيق ملقا.

وعلى مستوى الاستثمارات، شهد العام الماضي توسعًا ملحوظًا في الاستثمارات الخليجية الخارجية، خاصة في الصين، حيث ضخت صناديق الثروة السيادية الخليجية ٢,٣ مليار دولار في الشركات الصينية، بزيادة بلغت ٢٢ ضعفًا عن مستواها في ٢٠٢٢. كما ارتفعت عمليات الاستحواذ والاستثمارات الخليجية في الصين بنسبة تفوق ١٠٠٠٪، لتصل إلى ٥,٣ مليارات دولار، فيما بلغت الحصيلة الاستثمارية لزيارة الرئيس الصيني إلى السعودية نحو ٥٠ مليار دولار. كما امتد التوسع الخليجي إلى دول الآسيان في قطاعات متنوعة، بالتوازي مع زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من الشرق إلى الخليج.

على العموم، يشكل توقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع الصين والهند والآسيان والاتحاد الأوروبي وبريطانيا، «تحولًا جوهريًا»، في مسار الاقتصاد الخليجي، نحو نموذج متنوع وأكثر تحررًا من الاعتماد على النفط.

لماذا قالوا: أعطني مسرحا أعطك شعبا عظيما؟!

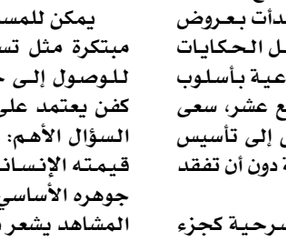

بقلم:
نبيلة رجب

في كل عام، وتحديدا في ٢٧ مارس، يحتفي العالم بيوم المسرح العالمي، تلك المناسبة التي تذكرنا بقيمة المسرح كفن إنساني عظيم قادر على تجاوز حدود الترفيه ليصبح أداة للتغيير والتأثير. المسرح ليس مكانا للعرض فقط؛ إنه لقاء حي بين الأفكار والمشاعر، بين الفنان والجمهور، حيث تتولد طاقة فريدة لا يمكن أن تتكرر. إنه مساحة للحوار والبحث عن الحقيقة، حيث تُروى الحكايات وتطرح الأسئلة التي قد لا تجد لها إجابة في أي مكان آخر.

عندما يجلس الجمهور أمام الخشبة، يصبحون جزءًا من اللحظة التي يعيشونها، يتفاعلون معها ويعيدون تشكيلها في ذواتهم. كل عرض مسرحي يحمل طابعا خاصا، لأن التفاعل بين الممثلين والجمهور يخلق إحساسا فريدا في كل مرة. هذه الحيوية هي ما يجعل المسرح مختلفا عن أي فن آخر؛ فهو لا يعكس الواقع فقط، بل يحاول تفكيكه وإعادة تشكيله برؤية فنية تستفز العقل والمشاعر معا.

على مر العصور، كان المسرح أداة للتعبير والنقد وحتى المقاومة. في اليونان القديمة، كان المسرح ساحة للنقاش الفكري والسياسي. استخدم أرستوفان الكوميديا للسخرية من الأوضاع السياسية والاجتماعية بأسلوب لاذع جعل منه أحد أبرز رواد الكوميديا الساخرة. وفي العصور الوسطى الأوروبية، حين فرضت الكنيسة رقابة مشددة على الفكر، لجأ المسرحيون إلى الترميز والإيحاء لنقل رسائلهم بعيدا عن أعين الرقيب.

وقد برزت مقولة شهيرة للكاتب والمفكر الفرنسي فيكتور هوغو عن دور المسرح في مسيرة المجتمعات إذ يقول: «أعطني مسرحا أعطك شعبا عظيما» وقد اخترت أن تكون عنوانا لهذا المقال.

أما في العالم العربي، فقد نشأ المسرح بأساليب مختلفة تعكس ثقافة المنطقة. بدأت بعروض الحكواتي وخيال الظل كوسيلة لنقل الحكايات الشعبية ومناقشة القضايا الاجتماعية بأسلوب فكاهي وناقد. ومع دخول القرن التاسع عشر، سعى رواد المسرح العربي مثل مارون النقاش إلى تأسيس تجربة حديثة تستلهم الأساليب الغربية دون أن تفقد ارتباطها بالهوية المحلية.

في البحرين، بدأت الحركة المسرحية كجزء من الأنشطة التعليمية في المدارس. ففي عام ١٩٢٥، قدمت مدرسة الهداية الخليفية بالمحرق أول مسرحية مدرسية بعنوان «القاضي بأمر الله»، لتكون نقطة انطلاق للمسرح البحريني. لاحقا، توسع النشاط ليشمل الأندية الثقافية والأدبية في الأربعينيات من القرن الماضي، حيث ظهرت فرق تمثيلية قدمت عروضا متنوعة.

شهدت فترة السبعينيات ازدهارًا كبيرا مع تأسيس المسارح مثل مسرح أوال ومسرح الجزيرة اللذين قدما أعمالا جمعت بين التراث والتجريب. هذه المسارح لعبت دورًا مهما في معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية بأسلوب درامي مؤثر. وفي التسعينيات، جاء تأسيس مسرح الصواري ليضيف بعدا جديدا للحركة المسرحية البحرينية من خلال التركيز على التجريب واستلهام تقنيات المسرح الآسيوي.

اليوم، يمثل مسرح البحرين الوطني الذي افتتح عام ٢٠١٢ علامة فارقة في تاريخ المسرح البحريني. بسعة ١٠٠٠ مقعد وتصميم معماري مميز يعكس الهوية الثقافية للبحرين، أصبح هذا الصرح نافذة للعروض العالمية ومنصة لدعم المواهب المحلية. في السنوات الأخيرة، أثبت الشباب البحرينيون قدراتهم اللافتة في الأداء المسرحي، مقدمين عروضا تعكس نضجهم الفني وإبداعهم المتجدد، مما يجعلهم جديرين بكل أشكال الدعم والتشجيع. بالإضافة إلى ذلك، تقدم مبادرات مثل مسرح الصواري وبرنامج «مسرحي سأكون» فرصا قيمة للشباب لتطوير مهاراتهم المسرحية وتعزيز ثقافتهم الفنية.

للمضي قدما في تعزيز الحركة المسرحية البحرينية، يمكننا البناء على هذه المبادرات الناجحة وتوسيع نطاقها لتشمل عددًا أكبر من الشباب الطموحين. كما يمكننا الاستفادة من التكنولوجيا لجعل العروض أكثر جاذبية للجمهور الحديث، مثل دمج تقنيات الواقع الافتراضي والإضاءة الذكية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز الدعم الإعلامي للعروض الشبابية وتسليط الضوء على المواهب الجديدة من خلال وسائل الإعلام والمنصات الرقمية.

في عصر السرعة والمحتوى الرقمي الذي أصبح متاحا بضغطة زر، يواجه المسرح تحديا كبيرا للحفاظ على مكانته كفن يعتمد على التفاعل الحي بين الفنان والجمهور. لكن هذه المنافسة ليست بالضرورة تهديدا؛ بل فرصة لتجديد نفسه وابتكار أساليب جديدة لجذب الجمهور الحديث.

يمكن للمسرح أن يستفيد من التكنولوجيا بطرق مبتكرة مثل تسجيل العروض وبثها عبر الإنترنت للوصول إلى جمهور أوسع دون أن يفقد جوهره كفن يعتمد على التفاعل المباشر. ومع ذلك، يبقى السؤال الأهم: كيف يمكن للمسرح أن يحافظ على قيمته الإنسانية؟ الجواب يكمن في العودة إلى جوهره الأساسي؛ وهو التفاعل الإنساني الذي يجعل المشاهد يشعر بأنه جزء من القصة.

يوم المسرح العالمي ليس احتفالا سنويا فقط؛ بل دعوة إلى تقدير هذا الفن ودعمه ليظل حاضرا ومؤثرا في حياتنا اليومية. إذا أردنا أن نحافظ على جوهره ونضمن استمراريته للأجيال القادمة، فعلينا أن نوفر بيئة داعمة للفنانين الشباب ونشجع الابتكار والإبداع دون قيود.

المسرح يبقى ذلك الفضاء الحر الذي يتسع لكل الأصوات والحكايات والأسئلة التي قد لا تجد لها مكانا آخر. إنه مرآة لما نحن عليه وما نطمح أن نكون عليه. وفي كل مرة يرفع فيها الستار، يولد الأمل من جديد.

rajabnabeela@gmail.com

استراتيجية ترامب الرباعية في سياساته الخارجية

بقلم:
محمد المنشاوي ○

«لا أعتقد أننا سنعود إلى ما كنا عليه من قبل»، كانت هذه كلمات أليكس يونجر، الرئيس السابق لجهاز المخابرات الخارجية البريطاني MI٦ ، والتي جاءت في حديث له مع شبكة BBC ، في إطار رده على حالة النظام الدولي بعد مرور ٦ أسابيع فقط من رئاسة دونالد ترامب الثانية. وأضاف يونجر: «نحن في حقبة جديدة حيث لن يتم تحديد العلاقات الدولية بشكل عام من خلال القواعد والمؤسسات متعددة الأطراف، سيتم تحديدها من قبل الرجال الأقوياء والصفقات.. هذه هي عقلية دونالد ترامب، وبالتأكيد عقلية الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وإنها عقلية الرئيس الصيني شي جين بينج».

حتى اليوم، لم تفق دوائر السياسة الخارجية الأمريكية التقليدية من صدمة تصويت الولايات المتحدة – إلى جانب روسيا وكوريا الشمالية وبيلاروسيا وعدة دول إفريقية تحكم بعضها ديكتاتوريات عسكرية- ضد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يدين العدوان الروسي في الذكرى الثالثة لغزو أوكرانيا. وعكس تصويت أمريكا مؤشرا واضحا لاستعداد ترامب للاستهزاء بالمعايير وثوابت السياسة الخارجية الأمريكية، ودرجة التمرد والتخلي عن الشركاء.

منذ وصوله إلى الحكم، يتساءل كثير من الخبراء عن محركات الرئيس ترامب في قضايا السياسة الخارجية، وضاعف من صعوبة السؤال غياب وجود إطار أيديولوجي ينزع إليه ترامب أو يلتزم به. وفى الوقت الذي تبدو فيه الفوضى والجهل كأكثر ما يميز مواقف ترامب تجاه قضايا السياسة الخارجية، ترجم بعض علماء السياسة سياسات ومواقف الرئيس الأمريكي كانعكاس لتبنيه مبدأ «أمريكا أولا»، أو سياسة «اللامبدأ في السياسة الخارجية».

رغم منطقية تحليل بعض الخبراء ممن يصفون سياسة ترامب الخارجية بأنها تتسم بالعشوائية والفوضى، إلا أنه يمكن تقسيم هذه السياسات إلى أربعة عناصر تشمل ضغطا كبيرا ومستمرا على الحلفاء والأعداء، وقد تُسهل من فهم سياسة ترامب الخارجية.

أولا: ضغط استراتيجي على المنافسين، خاصة الصين وكوريا الشمالية وروسيا وإيران: يدرك ترامب أن هذه الدول تمثل تهديدا للهيمنة الأمريكية عالميا وإقليميا، إلا أنه يؤمن أن الصين وحدها هي التي بإمكانها تحدى الهيمنة الأمريكية عالميا، فروسيا دولة متوسطة القدرات، أما كوريا الشمالية فمحدودة القدرات باستثناء السلاح النووي، بينما إيران مرهقة إقليميا وتخضع لعقوبات كافية. لذا، الصين هي محرك ترامب في مختلف قضايا السياسة الخارجية، ومع ذلك فرض ترامب عقوبات على إيران، وهدد بفرض عقوبات على روسيا ودفعها لتحمل أثمانا باهظة إذا لم يتوقف القتال في أوكرانيا.

في الوقت ذاته، لم يلتفت ترامب بعد لكوريا الشمالية. وعلى أي حال، لا يمكن استبعاد الخطر والتهديد الصينيين من سياق كل مبادرات ترامب الخارجية سواء فكرة شراء جرينلاند أو السيطرة على قناة بنما أو حتى ضم كندا، ناهينا عن علاقة واشنطن بحلف الناتو.

ثانيا: ضغط جيواستراتيجي على الحلفاء: أقدم ترامب على الضغط غير المسبوق على حلفاء واشنطن الأهم في حلف الناتو أو الحليفين الكبيرين في شرق آسيا، اليابان وكوريا الجنوبية، أو حتى حلفاء واشنطن في المنطقة العربية. بالنسبة إلى الفئة الأولى، فينادى ترامب بضرورة زيادة حجم الإنفاق الدفاعي لدول حلف الناتو ليصل إلى ٥% من الناتج القومي الإجمالي. وبالنسبة إلى الفئة الثانية، فهو يضغط على سول وطوكيو لتغطية تكلفة وجود عشرات الآلاف من الجنود الأمريكيين في بلادهما والتي تقدر بمليارات الدولارات سنويا، من ناحية أخرى لا يتوقف ترامب عن طلب أن تتكفل دول الخليج العربي بتمويل أي أفكار أمريكية في المنطقة خاصة ما يتعلق بمستقبل غزة.

قبل سبعين عاما، قال الأمين العام الأول لحلف الناتو اللورد هاستينج إيسمي: «إن الحلف يهدف إلى بقاء روسيا خارج أوروبا، وأمريكا داخل أوروبا، وألمانيا داخل حدودها». وبعد مرور سبعين عاما على تأسيس الحلف ومرور ثلاثين عاما على انتهاء الحرب الباردة، أعاد الرئيس ترامب طرح سؤال كان يعد من المحرمات في العاصمة الأمريكية حول جدوى وأهمية بقاء التحالف العسكري الذي يجمع الولايات المتحدة بجارتها الشمالية كندا، و٢٩ دولة أوروبية.

ثالثا: ضغط اقتصادي على المنافسين الاقتصاديين وخاصة الصين وظهر ذلك جليا في الحرب التجارية الدائرة بين أكبر اقتصادين في العالم، والتي نتج عنها فرض تعريفات وتعريفات مضادة من واشنطن وبكين.

منذ حملته الانتخابية الأولى لم يتوقف الرئيس ترامب عن اتهام الصين بممارسة سياسات تجارية غير عادلة تجاه السوق والمنتجات الأمريكية، في حين ترى الصين أن ترامب يستهدف عرقلة الصعود الصيني السياسي والاقتصادي.

رابعا: ضغط اقتصادي على الحلفاء التجاريين الآسيويين والأوروبيين، والجارتين كندا والمكسيك. ولم يسلم أيضا حلفاء واشنطن من العقوبات والتعريفات التجارية الأمريكية: دخل ترامب في مواجهات تجارية مع المكسيك وكندا، وفرض تعريفات قيمتها ٢٥%، وعاد وأجل تطبيقها مدة شهر واحد، كما فرض تعريفات على منتجات الحديد والألومنيوم، وتعهد بفرض تعريفات تصل إلى ٢٥% على الواردات الأوروبية.

يرى ترامب أنه بذلك يحمى العامل والمنتج الأمريكي، بفرضه تعريفات جمركية وضرائب على المنتجات الواردة من كبار شركاء واشنطن التجاريين المنافسين منهم والحلفاء.

هكذا يبدو أن ترامب يتبنى سياسة خارجية قومية يراها أكثر إنصافا للمصالح الأمريكية المادية التي تجاهلتها الإدارات السابقة، ولا يريد أن تنفق واشنطن على تكلفة وجود قواعد عسكرية لحماية بعض الدول خاصة الغنية منها.

كما لا ينتظر أن تغير الإدارات القادمة في عصر ما بعد ترامب من هذا النهج الذي يلقى دعما من الحزب الجمهوري والبعض في الحزب الديمقراطي. وربما تدشن قومية السياسات الخارجية في عهد ترامب مبدأ أو عقيدة سياسية جديدة ينتهجها حكام البيت الأبيض في المستقبل.

○ كاتب صحفي مختص في الشؤون الأمريكية.

أهمية التعليم التقني في العصر الحديث

بقلم: د. حسن حمد ○

التعليم التقني هو نوع من أنواع التعليم الذي يركز على اكتساب المهارات العملية والفنية المتخصصة التي تدعم المجالات الصناعية والهندسية والتكنولوجية والخدمية في المجتمع. ويتميز هذا النوع من التعليم بتركيزه على التعليم العملي والتدريب التطبيقي أكثر من الجانب النظري، مما يتيح للطلاب تعلم كيفية استخدام الأدوات والتقنيات الحديثة بشكل مباشر في بيئات العمل المختلفة.

وقد أصبح هذا التعليم ضرورة حتمية لتحقيق التقدم والنمو في عصرنا هذا. فهو لا يوفر فقط فرص عمل مستقرة للشباب، بل يسهم أيضا في رفع مستوى الابتكار والإنتاجية، ويعزز من قدرة الدول على التكيف مع التحولات التكنولوجية والاقتصادية.

ومن خلال الاستثمار في هذا الميدان وتوفير بيئة تعليمية مناسبة، يمكن للمجتمعات أن تحقق مستقبلاً أكثر تطورا ونموا. فهو يعتبر من أهم ركائز تطوير المجتمعات والنهوض بالاقتصادات الحديثة، لما له من دور في تزويد الأفراد بالمهارات العملية المتخصصة التي تؤهلهم للانخراط في سوق العمل بشكل فاعل.

فالهدف الرئيس للتعليم التقني هو تزويد الطلاب بالمهارات التقنية التي يحتاجونها للعمل في صناعات محددة، مثل تكنولوجيا المعلومات والهندسة والميكانيكا والإلكترونيات والصناعات الثقيلة والخفيفة.

ومن أبرز مميزاته أنه يوفر للأفراد المهارات التي يتطلبها سوق العمل، مما يقلل من البطالة ويسهم في توفير فرص عمل عديدة للشباب. ففي كثير من الأحيان، يحتاج سوق العمل إلى متخصصين في مجالات معينة مثل تكنولوجيا المعلومات، الصناعات الميكانيكية، والكهربائية، وهذا ما يوفره التعليم التقني من خلال برامج تدريبية ودورات تعليمية متخصصة.

ويلعب التعليم التقني دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية لأي دولة، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين التنافسية على المستوى العالمي، إضافة إلى ذلك، يساعد في تطوير البنية التحتية والمرافق العامة مثل الطاقة والنقل، التي تشكل حجر الزاوية للنمو الاقتصادي، لأنه يمكن الطلاب من تطوير حلول جديدة ومبتكرة للتحديات المعاصرة.

فالمهارات التي يتم اكتسابها في مجالات مثل البرمجة، الذكاء الاصطناعي، وتطوير الأنظمة يمكن أن تسهم في إيجاد حلول جديدة للعديد من القضايا الاجتماعية والبيئية. علاوة على أنه يمكن الشباب من اكتساب مهارات تمكنهم من تأسيس مشروعاتهم الخاصة، سواء في مجال التكنولوجيا أو الحرف اليدوية المتخصصة، مما يسهم في تقليص معدل البطالة في المجتمعات ويشجع على ريادة الأعمال.

في عصر يشهد اهتماماً متزايداً بالحفاظ على البيئة وتنمية الموارد بشكل مستدام، يمكن للتعليم التقني أن يلعب دورا حيوياً في تدريب الأفراد على العمل في المجالات البيئية مثل الطاقة المتجددة، وإعادة التدوير، والزراعة الذكية، مما يعزز التنمية المستدامة ويحد من الآثار السلبية على البيئة.

وعلى الرغم من أهمية التعليم التقني، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه، ففي بعض الدول، لا يحظى التعليم التقني بالاهتمام الكافي من قبل الأفراد والمجتمعات التي تميل إلى تفضيل التعليم الأكاديمي التقليدي، وهذا يؤدي إلى ضعف الإقبال على الدورات التدريبية الفنية والتقنية.

كما تعاني العديد من أنظمة التعليم التقني من عدم التنسيق الكافي مع احتياجات سوق العمل. وهذا يؤدي إلى تخريج أفراد قد يفتقرون إلى المهارات المطلوبة من قبل الشركات، ناهيك عن أن بعض المدارس والمعاهد التقنية تفتقر إلى المرافق الحديثة والمعدات اللازمة لتوفير التعليم ذي الجودة العالية.

○ خبير في التربية والتعليم.